البيان التمهيدي عن الانتخابات التشريعية في المغرب

26 نونبر 2011

1. الملخص التنفيذي

أطلق الملك محمد السادس عملية الإصلاح الدستوري بهدف فتح فضاء سياسي، على خلفية حركات الربيع العربي التي طالبت بالمزيد من المساءلة السياسية والاقتصادية وبإشراك المواطنين في تسيير شؤون الدولة، بما في ذلك الحركات الاحتجاجية الشعبية التاريخية التي تزعمها الشباب في مستهل 2011. واستعدادا لانتخابات 25 نونبر التشريعية، اعتبر العديد من المغاربة هذه الانتخابات بمثابة اختبار لمدى دعم الشعب لمسلسل الإصلاح السياسي الذي تشهده البلاد.

عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة بلغت 45 بالمائة، وهي نسبة تفوق بقليل النسبة المسجلة في الانتخابات التشريعية لعام 2007. إلا أن القلق الذي تم التعبير عنه على الصعيد الوطني، بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات من طرف حركة 20 فبراير وبعض الأحزاب السياسية، من جهة، وكذا العدد الكبير من الأصوات الملغاة والمرفوضة (والتي بلغت حسب ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني 20 بالمائة) من جهة أخرى، تعتبر جميعها إشارات لاهتمام المواطنين بمواصلة وتعميق الإصلاحات السياسية.

ومن ناحية أخرى، زارت البعثة المكوَّنة من 41 ملاحظا، قبل وخلال يوم الاقتراع، أكثر من 200 مكتب تصويت في 31 دائرة انتخابية. وقبل ملاحظتهم لعملية التصويت وفرز الأصوات وجدولة النتائج خلال يوم الانتخابات، التقى ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني مع مجموعة من المواطنين والمسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين والملاحظين المحليين وممثلي منظمات المجتمع المدني والصحفيين المحليين والدوليين والأكاديميين. ورغم أن أعضاء البعثة شهدوا أو سمعوا عن بعض الخروقات المعزولة، إلا أنهم أكدوا أن الانتخابات مرت عموما في أجواء جيدة وفقا للإجراءات المتبعة. ومع أن الدستور المغربي ينص على المناصفة والمساواة بين الجنسين، سجل أعضاء البعثة ضعف مشاركة النساء على مستوى مكاتب الاقتراع بالإضافة إلى ضعف نسبة الناخبات في بعض مناطق المملكة.

ومن الناحية التقنية، بدا تدبير الانتخابات سليما وشفافا من حيث الإجراءات. ومع ذلك، يعتقد أعضاء الوفد أنه من الضروري اتخاذ بعض التدابير بغية تحسين العملية الانتخابية بالمغرب وتعزيز ثقة الناخبين، إذ أن مثل هذه التدابير من شأنها أن تعزز

انخراط المواطنين والناخبين في جميع مراحل العملية الانتخابية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تشمل هذه التدابير: تبسيط تصميم ورقة التصويت، وتثقيف الناخبين بشأن إجراءات ومساطر الاقتراع، علاوة على ملائمة هذه الإجراءات مع القواعد والمعايير المعترف بها دوليا.

ومن ثم، يقدم أعضاء البعثة، بكل احترام، توصيات للمغرب بتبني حوار سياسي أكثر شمولية وتشاركية من أجل إشراك جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرارت المتعلقة بمستقبل بلدهم. فعلى الرغم من تراجع حماس المواطنين المغاربة خلال الأشهر الأخيرة، إلا أن الكثيرين منهم برهنوا يوم الاقتراع على إيمانهم بأن العملية الانتخابية هي بمثابة وسيلة لتحقيق المزيد من الإصلاحات. وبالتالي، الفرصة متاحة الآن، ويتعين على المنتخبين الجدد البحث عن سبل لتحقيق رغبات المواطنين المغاربة المشروعة في المشاركة الفعلية والهادفة في عمليات صنع القرارات السياسية سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو الحكومة.

وتقرّ البعثة بأننا ما زلنا في الفترة الأولى من مرحلة ما بعد الانتخابات وأنه لم يتم بعد الإعلان عن النتائج النهائية وأنه سيتعين البث في الشكاوى والطعون التي يمكن تقديمها وفقا لسيادة القانون. ومن ثم، لا تنوي البعثة في الوقت الراهن تقديم تقييم شامل ونهائي عن العملية الانتخابية حيث أن الشعب المغربي، ممثلا في المواطنين والناخبين، هو من سيحدّد مصداقية هذه الانتخابات ودرجة أهميتها بالنسبة لمسلسل الإصلاح الديمقراطي الذي تشهده البلاد.

2. الخلفية

شكل المعهد الديمقراطي الوطني بعثة من 41 ملاحظا معتمدا ينتمون إلى 21 بلدا تم توزيعهم على أكثر من 200 مكتب تصويت في مختلف أنحاء المغرب خلال يوم الاقتراع. وترمي هذه البعثة إلى إجراء ملاحظة محايدة لجميع جوانب العملية الانتخابية - بما في ذلك الحملة الانتخابية، وعملية التصويت وفرز الأصوات خلال يوم الاقتراع، والفترة ما بعد الانتخابات - وإبراز اهتمام المجتمع الدولي بالعملية السياسية والانتخابية بالمغرب. وقد تم إجراء تقييم قبل الانتخابات خلال شهر أكتوبر من أجل تنوير عمل البعثة فضلا عن إرسال 10 ملاحظين على المدى الطويل لأزيد من شهر قبل موعد الانتخابات.

وقد ترأس البعثة كل من السيد بوب راي، زعيم الحزب الليبرالي في كندا والوزير الأول السابق في أونتاريو؛ والسيد عبد الله الدرازي من البحرين، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ والسيد كاستريوت إسلامي من ألبانيا، عضو برلماني سابق بالبرلمان الألباني والوزير السابق للشؤون الخارجية؛ والسيدة سالي شيلتون كولبي من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة الأمين العام السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ والسيدة شاري برايان من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة رئيس المعهد الديمقراطي الوطني.

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير ربحية، لا حزبية، تعمل من أجل دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في العالم من خلال تشجيع مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة على مستوى الحكومة. ويعمل المعهد الديمقراطي الوطني بالمغرب منذ سنة 1997 مع عدد من المؤسسات المدنية والسياسية التي تطبق القيم الديمقراطية. كما نظم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية لملاحظة الانتخابات التشريعية بالمغرب عام 2007، وكانت أول بعثة تلاحظ الانتخابات بالمغرب.

قبيل موعد الانتخابات في 25 نونبر، التقى أعضاء البعثة بممثلين عن الأحزاب السياسية الرئيسية، وقيادات من المجتمع المدني؛ وبعض المواطنين الملاحظين، بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين، بما في ذلك مسؤولين عن تدبير الانتخابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH)، علاوة على وسائل الإعلام، وممثلين عن المجتمع الدولي. وفي يوم الانتخابات، قام أعضاء البعثة بزيارة أكثر من 200 مركز اقتراع في 31 دائرة انتخابية. وقد نظم المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته وفقا لقوانين المغرب وإعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات الصادر عن الأمم المتحدة عام 2005 والذي صادقت عليه 39 منظمة حكومية وغير حكومية.

3. سياق الانتخابات

في فبراير الماضي، قامت مجموعة من الشباب المغاربة المنظمين، مستلهمة من نظرائهم الشباب في شمال أفريقيا، بحشد الجماهير في احتجاجات في الشوارع في جميع أنحاء البلاد لم يسبق لها مثيل تطالب بإصلاح سياسي واسع النطاق. وعلى الرغم من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة، كانت الضغوط الشعبية تطمح إلى تغيير أعمق، وبالخصوص إلى مؤسسات سياسية أكثر فعالية ومساءلة وتجاوبا. وقد استجاب الملك محمد السادس لهذه النداءات في غضون أسابيع من خلال إطلاق عملية الإصلاح الدستوري، التي تلاها استفتاء شعبي في شهر يوليوز حظي بحماس الناخبين الذين صوتوا على الدستور الجديد. وفي هذا السياق، تم، بعجالة، سن قوانين جديدة تنظم العملية الانتخابية وتحديد موعد الانتخابات البرلمانية في 25 نونبر، تقريبا قبل سنة كاملة من الموعد المقرر.

قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2007، عرف المغرب عقدا من التغيير حيث اتسع المجال السياسي في إطار النظام الحالي. وقد أشار تقرير المعهد الديمقراطي الوطني عن تلك الانتخابات - أول انتخابات تخضع لملاحظة بعثة دولية - أنه على الرغم من أن الإجراءات كانت منظمة وشفافة يوم الاقتراع، فإن انخفاض نسبة مشاركة الناخبين (37 بالمائة) والنسبة العالية من التصويت بورقة بيضاء، أو الأصوات الملغاة، أو المرفوضة (19 بالمائة) عبرت عن أن النظام السياسي المغربي لم يستطِع تعزيز ثقة الناخبين في المؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين في البلاد. لكن المغرب حقق خطوة إلى الأمام بفضل نسبة المشاركة القوية (52 بالمائة) في الانتخابات البلدية في يونيو 2009 وتحسين إجراءات التصويت. وفي الوقت نفسه، أشارت نسبة عالية من الشكاوى الرسمية (ما يعادل ثمان شكاوى عن كل 100 ناخب)، والأصوات الملغاة (11 بالمائة) أنه لم يتم بعد حل بعض القضايا الأساسية.

ومن جهة أخرى، قدمت استجابة الملك للاحتجاجات الشعبية في مستهل هذا العام فرصة لإدخال مزيد من الإصلاحات على النظام السياسي المغربي. وقد أشارت مجموعات عديدة، في أعقاب الاستفتاء على الدستور، إلى تحسينات هامة، منها التزام الملك بتعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وكذلك توسيع سلطة الوزير الأول لتعيين كبار الموظفين العموميين؛ والالتزام بالعمل من أجل "المناصفة" بين الرجل والمرأة والذي شمل تخصيص 60 مقعدا للنساء في البرلمان من اللائحة الوطنية التي تضم 90 مقعدا 30 منها للشباب، بالإضافة إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية. لكن وعلى الرغم من النسبة العالية للتصويت على الدستور الجديد، استمر النقاش حول التعديلات الدستورية وهل هي كافية لكي

تمثل إصلاحا حقيقيا. وقد اعتبر بعض المغاربة فترة حملة الاستفتاء نموذجا عن عدم تكافؤ أرضية الملعب السياسي بالمغرب، حيث استفاد مؤيدو الاستفتاء من موارد الدولة ومن دعم الشخصيات الدينية من أجل تعزيز المصادقة عليه.

في أعقاب الاستفتاء في يوليوز، حددت وزارة الداخلية موعد الانتخابات وأصدرت تشريعا جديدا ينظم عملية الانتخابات. لكن اختيار تاريخ 25 نونبر كموعد للاستحقاقات لم يترك متسعا من الوقت لنقاش ومراجعة وتشاور مجدي بشأن مختلف جوانب القانون الجديد. فضلا عن ذلك، كان التغيب في البرلمان معتادا خلال مناقشات الجوانب الرئيسية من قانون الانتخابات والتصويت عليه.

من جهة أخرى، لم يأخذ التشريع الجديد بالاعتبار العديد من التوصيات الإيجابية التي قدمتها مجموعات مغربية لملاحظة الانتخابات، وملاحظون دوليون للانتخابات، والمجموعات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وحيث أن الإطار الانتخابي لم يأت بتغيير جوهري يُذكَر، تراجع الحماس والحيوية اللذان يواكبان الانتخابات. وبحسب معاينة بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم فترة ما قبل الانتخابات التي زارت المغرب في شهر أكتوبر، يتلخص التحدي الأكبر في هذه العملية الانتخابية في زرع الثقة بين الناخبين والمواطنين بشكل عام بشأن نزاهة العملية السياسية ومؤسسات الحكامة في المغرب.

4. الملاحظات

الفترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

ثقة المواطنين. سجل ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل فتورا لدى الناخبين قبل موعد الاستحقاقات في معظم مناطق المغرب. وقد عبرت، بشكل واضح وصريح، الاحتجاجات الأسبوعية لحركة 20 فبراير، ولاسيما الشباب، عن عدم رضاها عن الإصلاحات التي بدأت في مارس 2011. وعلى الرغم من القيود القانونية التي تحظر تحريض الناخبين على الامتناع عن التصويت، نظم المتظاهرون في نهاية المطاف مظاهرات لمقاطعة الانتخابات في جميع أنحاء البلاد خلال الأسابيع الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية. بل وتساءل بعض المواطنين الذين لا يؤيدون مقاطعة الانتخابات عن مدى إمكانية تأثير ممثليهم على القرارات التي سيتم اتخاذها ومن ثم إحداث تغيير ملموس في مجتمعاتهم.

الاستعدادات الانتخابية. تحملت وزارة الداخلية مسؤولية إدارة جميع الجوانب المتعلقة بالانتخابات رغم توصيات الملاحظين الدوليين بالتفكير في إحداث هيئة مستقلة لإدارة انتخابية. وقد أفاد بعض المسؤولين، في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، أن تعيين موظفي مكاتب الاقتراع وإعداد مواد التصويت تم وفقا للجدول الزمني، وإن سجلت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بعض التناقضات. ففي اليوم السابق للانتخابات، شهد بعض الملاحظين من المعهد الديمقراطي الوطني على التنظيم المحكم لتخزين وتوزيع هذه المواد، بينما سجل آخرون نقصا في تكوين المسؤولين وتأخر تسليم هذه المواد إلى المناطق القروية.

من جهة أخرى، نشرت الوزارة عبر الموقع الإلكتروني أداة[1] تمكن المواطنين من التحقق و من تحديد مكاتب الاقتراع المخصصة لهم، شريطة معرفتهم لاسم الدائرة الانتخابية التي يتبعون لها. وأشار الناخبون المسجلون في معظم المناطق أنهم

[1] المرجو الإطلاع على الموقع: www.elections2011.gov.ma

تلقوا أيضا إشعاراً بشأن مكاتب الاقتراع الخاصة بهم عن طريق البريد. وعلى الرغم من هذه الابتكارات، لم يتمكن الملاحظون الدوليين من الحصول على قائمة شاملة لمكاتب الاقتراع أو من إيجاد قوائم هذه المكاتب في بعض مكاتب الإدارة المحلية في الأيام الخمسة السابقة لموعد الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، كان استخدام الأداة المتاحة على الإنترنت محدودا وبالتالي، لا ينبغي اعتبارها كبديل للمزيد من المعلومات الشاملة المطلوبة لتخطيط ملاحظة الأحزاب لعملية الاقتراع، أو الرصد الداخلي، أو جهود الملاحظة الدولية. ومن ناحية أخرى، لاحظ الملاحظون، مع بعض القلق، أن مسؤولين في مكاتب التصويت وممثلي الأحزاب، والسلطات الانتخابية كانوا، في كثير من الأحيان، يقدمون شروحات متباينة، وفي بعض الحالات، متناقضة حول القواعد والمساطر لتحديد الأصوات الصحيحة والعمليات الحسابية المطلوبة لتخصيص المقاعد البرلمانية وفقا لنظام التمثيل النسبي في المغرب. وفي بعض الدورات التدريبية لموظفي مكاتب الاقتراع التي حضرها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني، بدا بعض المسؤولين عن مكاتب الاقتراع مرتبكين بشأن هذه القضايا ذاتها إذ كانوا يطرحون تساؤلات حول اتساق المساطر التي ستطبق في يوم الاقتراع.

تسجيل الناخبين. أعلنت وزارة الداخلية عن تسجيل 13,475,435 ناخبا للانتخابات التشريعية، أي بزيادة تناهز 100,000 ناخب عن الانتخابات المحلية[2] لعام 2009، ولكن بانخفاض طفيف عن مستوى عام 2007 حيث تم تسجيل حوالي 15,5 مليون ناخب. وإذا شكلت المراجعة الاستثنائية لسجل الناخبين التي دامت 30 يوما وتمديد الأجل لمدة يومين، فرصة هامة لتسجيل ناخبين جدد، فإنه من الصعب تقييم درجة نجاح هذه العملية في ظل غياب أي معلومات حول عدد الناخبين المؤهلين الإجمالي. لكن، كان هناك تطور إيجابي، إذ كان تصنيف أعداد الناخبين المسجلين حسب النوع الاجتماعي، ومكان الإقامة، والسن، متاحا للمرة الأولى على شبكة الإنترنت[3]. كما كان بإمكان الناخبين التحقق من تسجيلهم عبر الإنترنت أو عبر الرسائل النصية على الهواتف المحمولة. وعلى الرغم من هذه الابتكارات، قليلة كانت المعلومات المتوفرة للناخبين في المناطق القروية حول كيفية وأين ومتى أو حتى لماذا يتعين عليهم التحقق من ورود أسمائهم في قائمة الناخبين.

توعية الناخبين. على نقيض الجهود واسعة النطاق التي بذلت لتحفيز المواطنين على الخروج للتصويت على الاستفتاء في يوليوز المنصرم، لم تكن أنشطة توعية الناخبين مرئية على نطاق واسع خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات. لقد قامت وزارة الداخلية بتوزيع منشورات لتوعية الناخبين وبثت بعض الإعلانات على التلفزيون لإخبار الناخبين بإجراءات التصويت في الأيام التي سبقت الانتخابات. كما نفذت المنظمات الشبابية والنسائية بعض الأنشطة الهادفة لتثقيف الناخبين. كما ضاعفت الأحزاب السياسية جهودها المبذولة لتعبئة الناخبين كرد فعل على دعوات المطالِبة بمقاطعة الانتخابات التي دعت إليها حركة 20 فبراير في مظاهراتها الاحتجاجية الأسبوعية المنظمة خلال الأيام الأخيرة من الحملة. ومع ذلك، ركزت معظم هذه الجهود ببساطة على جلب الناخبين إلى صناديق الاقتراع لضمان أعلى معدلات المشاركة، بدلا من التوعية الفعلية للناخبين، أو مناقشة برنامج الحملة للأحزاب السياسية، أو وضع الانتخابات في إطار أوسع للعملية السياسية. ونظرا لتعقيد تصميم بطاقات الاقتراع، قد تعزى النسبة العالية للأصوات الملغاة إلى محدودية جهود توعية الناخبين.

---

[2] أعلنت وزارة الداخلية عن تسجيل 13,360,219 ناخب للانتخابات المحلية لعام 2009 (www.elections2009.gov.ma)

[3] www.listeselectorales.ma/statistiques_S_FR.html

الحملة. كانت الشوارع، حتى عشية الانتخابات، هادئة نسبيا وخالية إلى حد كبير من أنشطة الحملة الانتخابية التي كانت، إلى حد كبير، بطيئة في بداية الحملة، وظلت هادئة نسبيا طوال الفترة القصيرة للحملة والتي دامت 13 يوما. في الأيام الأخيرة التي سبقت الانتخابات، شهد الملاحظون عددا صغيرا من المسيرات والقوافل، وتظاهرات أخرى ذات الصلة بالحملة ولاحظوا أن أنشطة الحملة كانت عموما أكثر وضوحا في المناطق القروية، حيث ركزت الأحزاب السياسية على التواصل المباشر بالناخبين، مثلا من خلال طرق الأبواب لتوزيع منشورات. بشكل عام، تم في كل من المناطق القروية والحضرية، تجنيد مجموعات من الشباب للقيام بهذه الأنشطة وتوزيع النشرات بدلا من تفويض أنصار أو أعضاء الحزب لإنجازها. وفي كثير من الحالات، كان هؤلاء العاملون يوزعون منشورات الحملة في الأماكن العامة كالأسواق دون أدنى تواصل مباشر مع الناخبين. وفي حالات كثيرة، ركزت أنشطة الحملة على وكيل اللائحة الانتخابية المحلية أكثر من التركيز على رسالة معينة أو برنامج الحزب.

الملاحظة. يعتبر ضمان ملاحظة الانتخابات بموجب القانون من أهم التطورات الإيجابية في الإصلاحات الأخيرة التي عرفها المغرب. كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره الأمانة العامة للجنة الخاصة باعتماد الملاحظين، تحلى بالجدية والاحترافية. ومع ذلك، شكل الموعد النهائي لتقديم طلبات التسجيل من قبل الملاحظين الدوليين والمحليين، والمحدد في 10 أيام، تحديا كبيرا أمام مجموعات المواطنين لملاحظة الانتخابات. فبينما كانت اللجنة الخاصة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يبحثان عن حلول في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، كانت بعض كبار مجموعات الملاحظة في البلاد تناضل (وفي بعض الحالات فشلت) للحصول على الاعتماد لثلث ملاحظيها المتوقعين. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الهائل من مكاتب الاقتراع، ما يقرب من 40,000 مكتب، جعل الملاحظة الشاملة تحديا أمام جميع الأحزاب ومجموعات الرصد.

مشاركة المرأة. تُعَد الأحكام الدستورية الرامية إلى تعزيز المناصفة بين الرجال والنساء تطورا هاما في الإطار القانوني بالمغرب. ومع ذلك، تعترف جميع الأحزاب ومجموعات المجتمع المدني تقريبا أن النظام الجديد – تخصيص 60 من 90 مقعدا على اللائحة الوطنية للنساء – لا يرقى إلى هدف المناصفة. في نهاية فترة تسجيل المرشحين، ترأست النساء في اللائحة أقل من ثلاثة في المائة من اللوائح الانتخابية المحلية. وحيث أنه في إطار هذا النظام الانتخابي الذي لا يرجح أي حزب للفوز بأكثر من مقعد واحد عن كل دائرة انتخابية، فمن المعقول ألا تتجاوز مشاركة النساء نسبة 15 في المائة المضمونة لها من المقاعد. ومن جهة أخرى، لاحظ الملاحظون أن المرشحين على اللائحة الوطنية نظموا حملاتهم عادة مع وكيل لائحة الدائرة المحلية، ولم يشهدوا مشاركة النساء في أنشطة الحملة إلا في حالات نادرة. وعلى غرار ذلك، لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني، خلال الدورات التكوينية القليلة لموظفي مكاتب الاقتراع التي استطاع حضورها للملاحظة، أن نسبة النساء بلغت أقل من 3 في المائة من مجموع المشاركين.

يوم الاقتراع

تمت الانتخابات في جو ساده الهدوء في جميع أنحاء البلاد، كما أن إجراءات التصويت وفرز الأصوات نفذت بطريقة موحدة وشفافة إلى حد كبير. وإذ لاحظ الملاحظون أن موظفي مكاتب الاقتراع بدوا عموما على دراية بالعملية الانتخابية ومحايدين في أداء واجباتهم، فإنهم أعربوا عن قلقهم إزاء ضعف عدد النساء الموظفات في هذه المكاتب.

من جهة أخرى، نتج عن النظام الجديد لتسجيل الناخبين ارتباك بين الناخبين في مختلف المناطق. فعلى الرغم من أن وزارة الداخلية استخدمت مجموعة متنوعة من الوسائل لمساعدة الناخبين على تحديد أماكن الاقتراع الخاصة بهم – بما في ذلك، الإخطارات البريدية الشخصية، ورقم هاتف للرسائل الخطية على الهواتف النقالة، وقواعد البيانات على الكمبيوتر المتوفرة في مكاتب الاقتراع – وجد العديد من المواطنين صعوبة في معرفة المكاتب التي يتبعون لها. كما أن بعض المواطنين كانوا يخلطون بين تعريف وتسجيل الناخبين، وجزء بسيط منهم كان يعتقد خطأً أن حيازة بطاقة التعريف الوطنية تسمح لهم بالتصويت حتى لو لم يتم تسجيلهم فعليا.

ومن ناحية أخرى، لاحظ الملاحظون في معظم المواقع أن إقبال الناخبين تزايد تدريجيا على مدار اليوم. كما سجلت بعض المناطق القروية، حيث تواجد بعض أعضاء بعثة الملاحظة، مستويات عالية من الإقبال على مكاتب الاقتراع، مما أدى إلى الاكتظاظ في بعض المكاتب. وأشار العديد من أعضاء البعثة إلى أن محدودية ولوج الأشخاص ذوي الإعاقات في عدد من مراكز الاقتراع ربما تسببت في منع بعض الناخبين من المشاركة في التصويت أو في ملاحظة هذه العملية. وبحلول نهاية يوم الانتخابات، أعلنت الحكومة عن نسبة 45 في المائة من المشاركة على المستوى الوطني.

وعلى الرغم من غياب احتجاجات على الانتخابات في يوم الاقتراع، سجل أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني في مواقع متعددة معدلات بطلان التصويت تتجاوز 20 في المائة. فكثير من هذه البطاقات الملغاة كانت ورقة بيضاء أو مشطوبة. هذه بطاقات التصويت الاحتجاجية كانت متوقعة من طرف بعض الخبراء المغاربة وتم تفسيرها للمعهد بمتابعة إشارة متواصلة من العزوف وعدم الثقة في العملية السياسية. وإذا ما تأكدت هذه النسبة في الأرقام الرسمية، فإن هذا المستوى المرتفع بشكل غير عادي للبطاقات الملغاة أمر مقلق للغاية – لاسيما بالنظر إلى النسبة العالية من الأصوات الملغاة في الانتخابات البرلمانية لعام 2007 (تقدر بنحو 19 في المائة بالنسبة اللوائح المحلية و28 في المائة بالنسبة للائحة الوطنية).

وعلى الرغم من التغييرات الأخيرة في الإطار القانوني المغربي الذي يشجع الملاحظة غير الحزبية للعملية الانتخابية، واجهت بعض المجموعات المحلية للملاحظة تحديات في عملية الاعتماد، وربما شكل ذلك سبب ضعف تواجدها ولاسيما في يوم الاقتراع. وقد قابل أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني ممثلين عن الأحزاب في معظم مراكز الاقتراع، لكن مستوى تكوينهم للاضطلاع بالدور المنوط بهم خلال العملية الانتخابية كان متفاوتا بشكل كبير.

5. التوصيات

في إطار مبدأ التعاون الدولي، تقدم البعثة بكل تواضع واحترام التوصيات العامة التالية:

- على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قليل عن المستوى المسجل في انتخابات 2007، فإن الاستياء المتواصل والمعبر عنه في جميع أرجاء البلاد بجهود لتشجيع مقاطعة الانتخابات، بما في ذلك من قبل حركة 20 فبراير وعدة أحزاب سياسية، فضلا عن ارتفاع عدد البطاقات الملغاة والبيضاء يعزز الرسالة التي بعث بها العديد من المغاربة خلال انتخابات عام 2007 والمتمثلة في الحاجة إلى مواصلة وزيادة الإصلاحات السياسية المجدية لتلبية تطلعات

الشعب. ولا تدَّعي البعثة اقتراح الطبيعة المحددة للإصلاحات السياسية التي ينبغي النهوض بها، بل تقترح بالأحرى، أن تكون الإصلاحات الخاصة موضوع تشاور وتفاوض مفتوح بين المغاربة، بما في ذلك ممثلين عن القصر الملكي والحكومة والشعب والأحزاب السياسية والصحافة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني – مع بذل جهود خاصة لإشراك الشباب المغربي المنخرط في العملية السياسية في أي نشاط من هذا القبيل. ونظرا لتزايد توقعات الجمهور المغربي خلال هذه الفترة المضطربة التي تشهد تغيرات في جميع أنحاء المنطقة، تقترح البعثة أن يتم إجراء مثل هذا الحوار بشكل منتظم.

- ونظرا لارتباك الناخبين المرفبط بغموض يسود عددا من جوانب القانون وتعقيد نظام الانتخابات في المغرب، ينبغي إجراء مراجعة دقيقة لمساطر الانتخابات بهدف تحسين القواعد والإجراءات بغية تقليص إمكانية حدوث أي التباس أثناء الانتخابات في المستقبل . وقد يكون تبسيط عملية الاقتراع أهم مثال على ذلك. ومن جهة أخرى، ينبغي تطوير وتنفيذ برامج أقوى لتثقيف وتوعية الناخبين من أجل الحد من ارتباك الناخبين وتسهيل قدرتهم على الاختيار السليم والصائب قبل الإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع. ويتعين على الحكومة، بغية تحقيق مزيد من الشفافية، إصدار النتائج المفصلة للانتخابات بحسب مكاتب الاقتراع في أسرع وقت ممكن بعد انتهاء الانتخابات – وهذه توصية قدمها الملاحظون الدوليون في عام 2007.

- يعتبر تخصيص عدد من المقاعد في البرلمان للمرأة من خلال اللائحة الوطنية خطوة هامة تضمن تمثيل للنساء نسبة 15 في المائة (أي زيادة بنسبة 6 في المائة عن الانتخابات البرلمانية السابقة). لكن هذا الإجراء يبقى غير كافٍ بالنظر إلى تطلعات الدستور الجديد لتحقيق المناصفة بين الجنسين. وحيث تتواصل إصلاحات سياسية أخرى، يجب التفكير في أفضل الوسائل التي من شأنها تقوية وتعزيز تمثيل النساء في الحياة السياسية المغربية، سواء كمرشحات، أو منتخبات، أو أعضاء في قيادة الأحزاب السياسية، أو موظفات في مكاتب الاقتراع.

وسوف تدرج توصيات خاصة بشأن مساطر الانتخابات في التقرير النهائي للبعثة.

6. ملاحظة البعثة والملاحظة الدولية

يتعين على عملية التقييم الدقيق والكامل لأي انتخابات أن تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب هذه العملية الانتخابية، حيث لا يمكن تحليل أي انتخابات بمعزل عن السياق السياسي الذي تتم فيه. ومن بين العوامل التي يجب مراعاتها نذكر: الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك قانون الانتخابات والقوانين ذات الصلة؛ وقدرة المواطنين على البحث عن المعلومات وتلقي المعلومات الكافية والدقيقة بشأن الخيارات السياسية؛ وقدرة المنافسين السياسيين على التنظيم والتواصل مع المواطنين من أجل كسب دعمهم؛ وتوفير وسائل الإعلام لتغطية الأحزاب والمرشحين والقضايا المطروحة في الانتخابات؛ وحرية المواطنين والمتنافسين السياسيين على الانخراط في العملية السياسية والانتخابية دون التخوف من عمليات العنف والترهيب أو الانتقام لخياراتهم؛ وتنفيذ عملية تسجيل الناخبين ونزاهة السجل النهائي للناخبين؛ والحق في الترشح للانتخابات، وإجراء عملية التصويت وفرز الأصوات، وتبويب النتائج، ونقلها والإعلان عنها؛ والتعامل مع الشكاوى الانتخابية؛ وتعيين المنتخبين. وتجدر الإشارة أيضا أنه لا يوجد إطار انتخابي مثالي، فجميع العمليات الانتخابية والسياسية تواجه تحديات.

أصبحت الملاحظة الدولية للانتخابات تحظى بقبول واسع لدى عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، فهي اليوم تلعب دورا مهما في تعريف المواطنين والمجتمع الدولي بطبيعة العملية الانتخابية في كل بلد. وتسعى الملاحظة الدولية للانتخابات، عندما تتم وفقا للمبادئ المعترف عليها لعمليات التقييم المحايد، إلى تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية وردع السلوكيات السيئة، وكذلك من خلال تحديد المشاكل والمخالفات التي من شأنها أن تفضي إلى تقويم فعال.

وقد رحبت البلدان في جميع مراحل التطور الديمقراطي بملاحظي الانتخابات الدوليين. وترتكز بعثة الملاحظين الدوليين التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني في عملها على تجربة المعهد المتراكمة على مدى 25 عاما في ملاحظة أكثر من 200 انتخابات بمختلف أرجاء العالم، بما في ذلك إرسال بعثات إلى تونس، والأردن، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن. ومن جهة أخرى، يُجري المعهد الديمقراطي الوطني ملاحظة الانتخابات وفقا لإعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات الذي صادقت عليه 39 منظمة حكومية وغير حكومية، بما في ذلك الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وفي الختام، يعبر أعضاء البعثة عن امتنانهم للترحيب والتعاون الذي تلقونه من قبل الناخبين، والمسؤولين عن الانتخابات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وملاحظي الانتخابات المحليين ونشطاء المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين. فقد كان المعهد الديمقراطي الوطني معتمدا رسميا من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتنظيم بعثة للملاحظة الدولية للانتخابات، ويود، في هذا المقام، تقديم الشكر للمجلس على الدعم والمساعدة. وتقدم البعثة هذا البيان بشأن الانتخابات بهدف دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية بالمغرب.

معلومات للاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة كاثي جست (Kathy Gest) في واشنطن العاصمة عن طريق البريد الإلكتروني: kgest@ndi.org أو عبر الهاتف على الرقم: 5535 728 202 1 + ؛ أو بالسيد جيفري إنكلند (Jeffrey England) بمكتب الرباط، المغرب على البريد الإلكتروني:jengland@ndi.org أو عبر الهاتف على الرقم: 212+ (0)537-67-16-19 .